مبادئ الاقتصاد الجزئي
101 قصد

أ. مروة السلمي
قسم الاقتصاد – كلية ادارة الأعمال

الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية وتحليلها للمشكلة الاقتصادية

الأهداف

- تعريف النظام الاقتصادي
- ابراز الفرضيات التي تقوم عليها الانظمة الاقتصادية
- معايير تقييم النظام الاقتصادي

المفردات

الأنظمة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية

المصلحة الخاصة والمصلحة العامة

النمو الاقتصادي

توزيع الدخل

الاستقرار الاقتصادي

- أن جميع المجتمعات بغض النظر عن النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها تواجه الأسئلة الاقتصادية الآتية:

١. ماذا يجب أن ننتج؟
٢. كيف يمكن أن يتم الانتاج؟
٣. ماهي الطرق التي تتبع في توزيع ذلك المنتج؟

ومع تطور مستوى حاجات الفرد والمجتمع تطورت عدة طرق للإجابة على هذه التساؤلات نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي من جهة و تطور المعرفة والعلوم من جهة اخرى.

وقد اختلفت النظم الاقتصادية باختلاف نظرتها للمشكلة الاقتصادية وباختلاف الحلول التي تقترحها لتلك المشاكل.

- ويُعرف النظام الاقتصادي بأنه: الأطر الفلسفية والمنهجية والتنظيمية التي تحدد وتنفذ القضايا المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع.

النظام الاقتصادي الرأسمالي

تعود أسس النظام الرأسمالي إلى الاقتصادي آدم سميث حيث صاغ مبادئ هذا النظام في كتابه (ثروة الأمم).

يقوم النظام على الفرضيات والعناصر الرئيسة التالية:

١. الملكية الخاصة لموارد الإنتاج. أي أن جميع الموارد الاقتصادية (الأرض، ورأس المال، والمواد الخام) يملكها أفراد أو مؤسسات خاصة ولا تقوم الحكومة بأي دور اقتصادي بل ينحصر دورها في سن القوانين التي تنظم الملكية الخاصة.

٢. أهمية دافع تحقيق المصلحة الخاصة. بما أن جميع الموارد ذات ملكية خاصة، فإن دافع تحقيق المصلحة الخاصة في أي نشاط اقتصادي هو الدافع المحرك.

المنتج يهدف الى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح
المستهلك يهدف الى تحقيق أقصى اشباع ممكن
العامل يسعى لتحقيق أقصى أجر ممكن عند اختياره وظيفته

النظام الاقتصادي الرأسمالي

٣. سيادة المنافسة الكاملة:

بما أن المنتجين والمستهلكين يسعون الى تحقيق مصالحهم من النشاطات الاقتصادية التي يقومون بها، فمن الضروري توافر حرية النشاط الاقتصادي والذي يتمثل بسيادة المنافسة الكاملة حتى يتسنى للجميع تحقيق مصالحهم الخاصة.

٣. إعطاء الدور الأساسي للسوق ونظام الأسعار:

نظام الأسعار هو الآلية الرئيسية لنظام المنافسة الكاملة إذ إن رغبات المنتجين والمستهلكين تتم معرفتها عن طريق أسواق مختلف السلع والخدمات.

السوق ذو صفة شمولية فهو يعني العلاقة بين البائعين والمشترين حيث تتم في السوق معرفة الأسعار التي يرغب فيها المنتجون والمستهلكون.

السعر في النظام الرأسمالي هو مقياس للندرة فلكل سلعة سعر آني وسعر مستقبلي وهي مؤشرات تتمكن من خلالها وحدات القرار الاقتصادي من اتخاذ قرارات معينة، أو الامتناع عن اتخاذ قرارات أخرى لتحقيق مصالحها الخاصة.

النظام الاقتصادي الرأسمالي

- الفرضيات والعناصر التي يقوم عليها النظام الرأسمالي يكمل بعضها البعض. فالملكية الخاصة في ظل النظام الرأسمالي تفترض وجود المنافسة الكاملة التي لا يمكن أن تتم بدون نظام الأسعار الذي لابد من وجود سوق لتأطيره.
- إذا كانت الموار الاقتصادية ذات ملكية خاصة مما يجعل وحدات القرار الاقتصادي تتجه إلى تحقيق مصالحها الخاصة، فإن المنافسة الكاملة ونظام الأسعار تتكفل بتحقيق أفضل النتائج لوحدات القرار الاقتصادي وبالتالي تحقيق المصلحة العامة.
- وقد أشار آدم سميث أن وحدات القرار الاقتصادي في سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الذاتية سوف يعمل الأفراد على تحقيق المصلحة العامة، كما لو كانت هناك يد خفية تحركهم لتحقيق مصالحهم الذاتية والمصلحة العامة معا.

النظام الاشتراكي

تعود أسس هذا النظام إلى كارل ماركس، حيث انتقد كارل ماركس النظام الرأسمالي وآلياته واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطورا.

وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي الى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي.

يقوم النظام الاشتراكي على عدة فرضيات رئيسية :

١. الملكية العامة لموارد الإنتاج:

في النظام الاشتراكي تمتلك الدولة عناصر الإنتاج (ماعدا العمل).

٢. أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة:

طالما أن عناصر الإنتاج ملكية عامة فإن دافع تحقيق المصلحة العامة هو المحرك لأي نشاط اقتصادي.

٣. إعطاء الدور الرئيس لنظام التخطيط المركزي:

تُتخذ قرارات الإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار عن طريق الدولة ومؤسساتها من خلال نظام التخطيط المركزي حيث تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع ويتم تحديد الأسعار.

٤. التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول:

تجرى عمليات التوزيع حسب الجهد المبذول.

		النظام الرأسمالي الحر	النظام الاشتراكي
ملكية موارد الانتاج		ملكية خاصة (الفرد)	ملكية (عامة)
الدافع المحرك		يسيطر دافع تحقيق المصلحة الخاصة. (المنتج يسعى لتحقيق أقصى ربح، والمستهلك يسعى لتحقيق أقصى إشباع، والعامل يسعى لتحقيق أقصى أجر)	دافع تحقيق المصلحة العامة
الدور الأساسي		للسوق ونظام الأسعار (قوى العرض والطلب)	نظام التخطيط المركزي
كيف يجيب على الأسئلة	ماذا ننتج؟	تحددها رغبات المستهلكين	الدولة هي التي تحدد (ماذا وكيف ولمن)
	كيف ننتج؟	عن طريق المنافسة الكاملة، كل منتج يسعى لزيادة أرباحه وتخفيض تكاليفه مما يؤدي إلى اختيار أفضل طرق الإنتاج	
	لمن ننتج؟	المورد يحصل على قدر إسهامه. يوزع الإنتاج على من لديه القدرة الشرائية للحصول على هذه الخدمة أو السلعة المنتجة	التوزيع بمقدار العمل المبذول

ثالثا: معايير تقييم النظام الاقتصادي وسياساته

هناك بعض المعايير المستخدمة لتقييم أداء الاقتصاد:

١. معيار النمو الاقتصادي
٢. معيار الكفاءة
٣. معيار توزيع الدخل
٤. معيار الاستقرار

المعايير متشابكة وترتبط ببعضها البعض

معيار النمو الاقتصادي:

يشير الى الزيادة في حجم الإنتاج الكلي الذي يحققه الاقتصاد،

يُقاس عن طريق GDP (Gross Domestic Product) وهو نسبة التغير المئوي في الناتج المحلي الإجمالي أو نسبة الزيادة في حصة الفرد في ذلك الإنتاج.

يُعاب عليه ⬅ أنه غير كامل في قياس أداء النظام إذ ليس المهم الزيادة في الإنتاج فحسب بل نوعية الإنتاج وتوزيعه.

معيار الكفاءة:

يشير إلى ← مدى فعالية النظام الاقتصادي في استخدام موارده في وقت معين أو خلال فترة زمنية معينة.

ولقياس الكفاءة احتساب نسبة الإنتاج المتحقق إلى عناصر الإنتاج المستخدمة فيه.

كلما زادت النسبة ← زادت كفاءة النظام

$$\frac{\text{الإنتاج}}{\text{عناصر الإنتاج المستخدمة}}$$

معيار توزيع الدخل:

يشير إلى مدى عدالة النظام في توزيع الناتج بين أفراده.

يقاس ⟵ كلما كانت هناك نسبة ضئيلة من السكان تحصل على حصة أعلى من الدخل كلما يدل ذلك على سوء توزيع الدخل في النظام الاقتصادي.

معيار الاستقرار:

يشير إلى:

- كثرة أو قلة الهزات الاقتصادية.
- قدرة النظام الاقتصادي على مواجهتها وكيفية الخروج منها والتكاليف المترتبة على ذلك.
- كيفية تحقيق معدلات متدنية من البطالة أو التضخم.